

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مركز بيجين للبحوث المتعلقة بالأطفال ومؤازرتهم قانونياً، وهو
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090115 080115 14-65416 X (A)



البيان

منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥، بذلت الحكومة الصينية جهوداً ضخمة لدعم قضية المرأة، وحماية حقوق المرأة ومصالحها عن طريق القانون، وتحسين الوضع الاجتماعي للمرأة بصورة تدريجية، وتعزيز التنمية المتكافئة بين الرجل والمرأة. وقد أُحرز تقدم كبير حتى الآن في كل مجال، ليعود بالفائدة على أكثر من نصف السكان في الصين.

وقد التزم مركز بيجين للبحوث المتعلقة بالأطفال ومؤزراهم قانونياً بحماية حقوق المرأة ومصالحها، موجهاً الاهتمام بصورة وثيقة إلى حقوق المرأة في البقاء والنماء. وبعد استعراض التقدم الكبير الذي أُحرز خلال العشرين عاماً الماضية، نعتقد أن أكبر إنجاز يتمثل في تحويل دور أسرة المرأة، وحماية سلامة وأمن العاملات، والتقدم المحرز في مجال أمن خصوبة المرأة.

ففي البداية، أكد إنفاذ قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها مساواة المرأة في الحقوق مع الرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحياة الأسرية. وساعد قانون الزواج وقانون الوراثة على وضع نظام الزواج القائم على مبادئ حرية الزواج، والزواج الأحادي، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة في الملكية والإرث والزواج، وغير دور المرأة التقليدي والوحيد كآلة للخصوبة. وعلاوة على ذلك، وبناءً على الممارسة القانونية في العقد الماضي، أكد التفسير (الثالث) الذي أصدرته المحكمة الشعبية العليا لعدة قضايا متعلقة بتطبيق قانون الزواج استقلال المرأة فيما يتعلق بالخصوبة، والذي ساعد على تعزيز وضع المرأة الاجتماعي، مقارنةً بوظيفة الخصوبة التقليدية للمرأة.

ثانياً، أصدرت الصين بالتوالي منذ عام ١٩٩٥ قانون العمل، وقانون عقود العمل، وقانون الوساطة والتحكيم في نزاعات العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، ولوائح تتعلق بحماية الموظفين والعاملات، وفي الوقت نفسه، أصدرت سلسلة من التفسيرات القضائية. وتهدف هذه الجهود، مع سيادة القانون، إلى ضمان المساواة في حقوق العمل بين المرأة والرجل، والقضاء على التمييز في العمل، وتحقيق الأجر المتساوي عن العمل المتساوي بين الرجل والمرأة. وعلاوة على ذلك، وبسبب الاعتبارات البدنية الخاصة بالمرأة، فإن القانون يحمي حقوق المرأة أثناء فترة الطمث، والحمل، والولادة، والرضاعة لتجنب فصلها بسبب الحمل أو الولادة. وعلى وجه الخصوص، فإن التغطية الكاملة للضمان الاجتماعي تمكن المرأة من الحصول على معونة اجتماعية في حالة المرض، أو البطالة، أو الإصابة أثناء العمل، أو الحمل، أو الشيخوخة. أما بالنسبة لحقوق الإغاثة، فقد أصبح من حق المرأة تقديم الشكاوى،

أو طلب التحكيم، أو الطعن أمام المحاكم عند المساس بحقوقها الخاصة بالعمل، وهذا يعزز حق المرأة في العمل. وإلى جانب ذلك، فإن تطوير حقوق العمل ساعد على ضمان دخل للمرأة وتعزيز وضعها في الأسرة والمجتمع.

وأخيراً وليس آخراً، فإن أكبر تقدم تحقق في مجال حقوق المرأة ينعكس أيضاً في الاهتمام الموجه إلى حماية صحة الأمهات والرُضّع من جانب حكومتنا. وكما هو معروف للجميع، فإن الصين تضم أكبر عدد من السكان في العالم. ومنذ عقود كان معدل وفيات الرُضّع مرتفعاً. وقد تغيّر هذا الوضع الآن بعد اعتماد قانون حماية صحة الأمهات والرُضّع، والذي يتطلب إدراج حماية النساء والرُضّع في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن توفرها الدولة في الأحوال الضرورية، وتقدم المعونات المادية للأمهات والرُضّع. وينص القانون أيضاً على أن توفر الدولة الرعاية الصحية قبل الزواج، والرعاية الصحية أثناء الحمل وفي فترة ما قبل الحمل. وبهذه الطريقة، تستطيع المرأة الحصول على تعليمات مهنية عن الصحة والتغذية والحالة النفسية. وفي الوقت نفسه، فإن الدولة تشجع وتدعم التعليم والبحث العلمي من أجل تعزيز وتعميم المهارات المتقدمة والعملية في مجال الرعاية بالأمهات والرُضّع. ويعد تنفيذ الحماية الصحية للأمهات والرُضّع بمثابة علامة بارزة في التاريخ وخطوة كبيرة إلى الأمام في طريق الحضارة الاجتماعية.

والصين، بوصفها أحد البلدان النامية الناهضة، لا تزال تواجه تحديات كثيرة في الطريق نحو تحقيق المشروع العظيم الذي وضعه إعلان ومنهاج عمل بيجين.

فأولاً، وقبل كل شيء، لا يزال المفهوم التقليدي عن تفوق الرجل على المرأة سائداً في بعض المناطق المتخلفة، وهذا يعني أنه يلزم مزيد من الوقت لتعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتحسين وضع المرأة.

ثانياً، من أجل تحقيق فوائد كبيرة، يعتمد بعض الموظفين إلى انتهاك التشريعات ذات الصلة وتجاهل مصالح العاملات، ولا بد أن هذا سيشكل اعتداءً على الحقوق المشروعة للمرأة. وحققيقة الأمر أن التمييز في العمل ضد المرأة أصبح شائعاً، سواء في المدن الكبيرة أو في المناطق الريفية. وبناءً على الدراسات التي أجريناها، فإن الموظفين في معظم الأحوال سيقدمون الاعتذارات لتشجيع أو إرغام الموظفات على الاستقالة من العمل أثناء الحمل، وتختار معظم العاملات الاستسلام والتزام الصمت حفاظاً على صحة الجنين، وهذا بدوره يعد تواطؤاً مع الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها الموظف.

ثالثاً، بسبب حالات التفاوت الاقتصادي بين المناطق والتي تؤدي إلى تباين في الحماية الصحية للأمهات والرُضّع بين المناطق، فإن المرأة لا تستطيع أن تتمتع بالرعاية الصحية المتكافئة، وهذا يؤدي إلى عدم المساواة بين النساء في الأماكن المختلفة.

وبوصفنا منظمة غير حكومية متخصصة في تقديم المعونة القانونية، وبعد استعراض الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، فإننا نعتقد حقيقة أنه برغم التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجهها، فإن مشروع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سوف يتحقق قبل مضيّ فترة طويلة بفضل جهدنا المتواصل.